المحلية الصباح
العدد 1615 - السنة السادسة
الخميس 9 رمضان 1434 - الموافق 18 يوليو 2013
Thursday 18 July 2013 - No.1615 - 6th Year

الزامل: حركة الملاحة في المطار.. لم تتأثر بالغبار

قال مدير ادارة العمليات في مطار الكويت الدولي عصام الزامل ان حركة الملاحة الجوية في مطار الكويت الدولي تسير بصورة طبيعية ولم تتأثر بحالة الطقس وموجة الغبار السائدة حاليا في البلاد.

واضاف الزامل لـ «كونا» أمس ان حركة اقلاع وهبوط الطائرات في مطار الكويت الدولي تسير وفق الجدول المحدد سابقا بالتوقيت المرافق لها مبينا ان مدى الرؤية الافقية يبلغ حاليا 1400 متر.

الشيخ محمد الخالد خلال استقباله سمو الشيخ ناصر المحمد

حديث باسم بين الخرافي وسمو الشيخ جابر المبارك

خلال حفل الاستقبال الذي أقامه وزير الخارجية للمواطنين المهنئين بالشهر الفضيل

سلمان الحمود لـ الصباح: الحكومة طبقت حكم المحكمة الدستورية بشكل دقيق جداً

■ جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في شأن تنفيذ الحكم قانونية ولا غبار عليها

■ نستبعد أن يكون هناك برلمان مبطل ثالث في ظل تلك الإجراءات الدقيقة

كتب مصطفى كامل

سمو الشيخ ناصر المحمد مرحبا بأحد الدبلوماسيين (تصوير: محمود عبيد)

أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان الكويت تعيش عرسا ديمقراطيا في أيام مباركة حيث شهر رمضان الفضيل، مشيرا الى ان الحكومة طبقت حكم المحكمة الدستورية بشكل دقيق جداً.

واضاف الحمود في تصريح خاص لـ «الصباح» خلال حفل الاستقبال الذي أقامه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية للمواطنين المهنئين بالشهر الفضيل بديوانه في قرطبة، أضاف أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في شأن تنفيذ ذلك الحكم قانونية ولا غبار عليها مستبعدا في ظل تلك الإجراءات ان يكون هناك برلمان مبطل ثالث متمنيا ان يحالف النجاح الانتخابات البرلمانية المرتقبة حتى يتمكن مجلس الامة من مباشرة اعماله ومسؤولياته لخدمة الوطن مع باقي مؤسسات الدولة تحت القيادة الرشيدة لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

هذا وقد ساد حفل استقبال الخالد اجواء ودية اذ تقدم جاسم الخرافي وسمو الشيخ ناصر المحمد الحضور وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وعدد من الدبلوماسيين والشخصيات العامة.

الشيخ محمد الخالد مرحباً بالوزيرة ذكرى الرشيدي

وزير الإعلام والسفير العراقي خلال حفل الاستقبال

لعدم إمكانية اجتماع مجلس الأمة لإقرار الميزانيات بسبب حله بحكم «الدستورية»

«المالية»: مرسوم موازنة «13-2014» صدر تفادياً للتأثيرات السلبية على تنفيذ الميزانيات

كتب ياسر عبدالقوي

حمادة متحدثا في المؤتمر الصحافي (تصوير: أحمد المهلهل)

■ حمادة: زيادة نسبة الاستقطاع جاء وفق رؤية الحكومة في استغلال الوفرة المالية المتاحة

قال وكيل وزارة المالية خليفة حمادة ان استجابة مجلس الوزراء لطلب الوزارة بإصدار مرسوم بقانون بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية ومراسيم بقوانين بربط ميزانيات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية «2014/2013» يأتي تفاديا للتأثيرات السلبية على تنفيذ الميزانيات العامة.

واضاف حمادة في مؤتمر صحافي حول مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية «2014/13» الذي عقد في وزارة الاعلام الليلة ان طلب وزارة المالية لإصدار «المرسوم بقانون» جاء نظرا لعدم امكانية اجتماع مجلس الامة لإقرار الميزانيات المشار اليها بسبب صدور حكم المحكمة الدستورية في يونيو الماضي بإبطال مجلس الامة المنتخب في ديسمبر 2012.

وذكر انه الى جانب ذلك جاء طلب «المالية» لإصدار «المرسوم بقانون» «نظرا لمرور اكثر من ثلاثة اشهر على بدء السنة المالية الحالية وقد تمتد لفترة اطول من ذلك بما يؤثر سلبا على تنفيذ الميزانيات العامة بما تشمله من مشاريع الخطة الانمائية للدولة للسنة المالية «2014/13» وفقا لما هو مخطط له». واوضح ان اي تأخير في اقرار ميزانية الوزارات والادارات الحكومية يترتب عليه تأثيرات سلبية اهمها «عدم امكانية الصرف على الجهات الحكومية التي تم انشاؤها اعتبارا من السنة المالية «2014/13» في وقت لم يدرج لها اعتمادات في السنة المالية السابقة «2013/12»».

وبين انه في حال عدم اقرار الميزانية او التأخير في اقرارها «لن يكون بالإمكان الصرف على تلك الجهات الحكومية» والتي منها الهيئة العامة لمكافحة الفساد وذلك وفقا لأحكام المادة «145» من الدستور مشيرا الى ان هذه الحالة تعد «من الحالات التي لها حكم الضرورة». ولفت حمادة الى ان من اهم التأثيرات السلبية في حال التأخير في اقرار ميزانية الوزارات والادارات الحكومية هو «عدم جواز الصرف على المشروعات والاتفاقيات والاعمال الجديدة المدرجة بميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية «2014/13»». ومن جملة المترتبات السلبية كذلك اوضح انه «لن يتسنى للجهات الحكومية صرف دفعات على المشاريع الجاري تنفيذها والاعمال السابق التعاقد عليها الا في حدود اعتمادات السنة المالية «2013/12» الامر الذي يعرقل العمل في كثير من الجهات التي يقل فيها اعتماد سنة «2013/12» عن تقديرات مشروع ميزانية «2014/13»».

ومضى قائلا «كما ينعكس عدم صدور قانون او مرسوم بقانون بربط الميزانية سلبا على تنفيذ الميزانية حيث ان اجراءات الشراء تتطلب وقت وجهد لإعداد وثائق المناقصات وشروطها والطرح والترسية وموافقة الجهات الرقابية المختصة». وبين ان تلك الخطوات تتطلب الكثير من الوقت والجهد «وفي الغالب لا يتم القيام بها الا بعد صدور قانون ربط الميزانية وتأكد الجهات الحكومية من موافقة السلطة التشريعية على المشروعات المقترحة». وقال حمادة فيما يخص اقرار الميزانيات بمرسوم بقانون انه منذ صدور الدستور عام 1962 ووفقا لأحكام المادة «71» منه «صدرت ميزانية الوزارات والادارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقة وميزانيات المؤسسات المستقلة بمراسيم بقوانين وذلك في السنوات التي حل فيها المجلس وكان آخرها المرسوم بقانون رقم «2012/5» بربط ميزانية السنة المالية الماضية».

واضاف انه منذ السنة المالية «1970/70» تم اصدار 20 ميزانية بمرسوم بقانون مقابل 23 صدرت بقانون لافتا الى ان الوضع المثالي للميزانية هو الموافقة عليها قبل الاول من ابريل من كل عام اي قبل بدء السنة المالية «وان اي تأخير عن ذلك يعيق عمل الجهات الحكومية في تنفيذ برامجها والانفاق اللازم كما انه يكون سببا في انخفاض مؤشر اداء تلك الجهات».

وفي سؤال لـ «كونا» حول مدى تأثير زيادة نسبة استقطاع صندوق الاجيال القادمة الى 25 في المئة من ايرادات الميزانية على ادارة المالية العامة للدولة وعلى الانفاق الاستثماري اوضح حمادة ان قرار الحكومة بزيادة نسبة الاستقطاع جاء وفق رؤيتها في استغلال الوفرة المالية المتاحة وبناء عليه فإن زيادة نسبة الاستقطاع لا تنعكس سلبيا على ميزانية الدولة من ناحية الايرادات او المصروفات.

واشار في هذا الصدد الى ان وزارة المالية حريصة على تفادي الزيادة المفرطة في الانفاق الجاري كما انها تسعى الى رفع مستوى الانفاق الاستثماري لما له من تأثير على الدورة الاقتصادية في البلاد.

وبين ان هناك توجها لدى مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المشاركة في خطة التنمية على زيادة حصة الانفاق الاستثماري ضمن ميزانيات الدولة متوقعا ان يشهد مؤشر الانفاق الاستثماري تناميا في السنوات المقبلة وسط متابعة «حثيثة» من قبل وزارة المالية لتأكيد النمو.

وافاد في سياق خطة التنمية بأن الوزارة دأبت على تشكيل فرق عمل بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وباقي الجهات الحكومية «لعمل توافق فيما يتعلق بخطة التنمية والميزانيات التنفيذية لتلك الجهات الحكومية ضمن اطار من العدالة في توزيع الاعتمادات والميزانيات التنفيذية لتلك الجهات».

تشمل غرامات مالية وعقوبات إدارية

الصبيح: إجراءات صارمة بحق بائعي «القرقيعان» منتهي الصلاحية

قال المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح ان البلدية ستتخذ إجراءات قانونية صارمة تشمل غرامات مالية وعقوبات إدارية بحق المخالفين ببيع مواد تالفة او منتهية الصلاحية ضمن محتويات «القرقيعان». واضاف الصبيح في تصريح لـ «كونا» أمس ان اجهزة البلدية الرقابية تتابع محلات بيع «القرقيعان» وتفتش عليها بشكل متواصل للكشف عن المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم مبينا ان العقوبات بحق المخالفين تشمل غرامات مالية تتراوح بين 500 والف دينار الى جانب اغلاق المحل وسحب الترخيص.

أحمد الصبيح

وحذر اصحاب محلات بيع مواد «القرقيعان» من مغبة بيع مواد غذائية منتهية الصلاحية او غير مستوفية للاشتراطات الصحية او تلك المحتوية على أصباغ ونكهات واضافات تضر بالصحة ومحظورة دوليا مؤكدا حرص البلدية على ملاحقة تجار الاغذية الفاسدة واتلاف جميع أنواع المواد التالفة والمضرة بالصحة.

ودعا الصبيح المستهلكين الى قراءة تواريخ صلاحية «القرقيعان» قبل شرائه لئلا يتعرضوا لعمليات غش مطالبا المستهلكين بالتعاون مع الاجهزة الرقابية والابلاغ عن اي مخالفات حال رصدها لتقوم البلدية باتخاذ اجراءاتها تجاه المخالفين.

وبين ان البلدية تعمل على مدار الساعة من خلال فرق التفتيش بأفرع المحافظات للتأكد من صلاحية المواد الغذائية اضافة الى اخضاع عينات منها للفحص المخبري وإتلاف ما يثبت عدم صلاحيته للاستهلاك الادمي نافيا وجود اي عملية تسريب للمواد التي يتم ضبطها.